

انتشار الالة وان ضعف الانتشار واستعان باصبعه او ٢٦٠
 خلاف ما يشر لئلا وفيه او غيره فالمعتبر الانتشار
 بالفعل لا بالقوة على الاصح كما افهمه كلام الاكثريين وصرح
 به الشيخ ابو حامد وصاحب المذهب والبيان وغيرهم حتى
 لو دخل التلم ذكره باصبعه بلا انتشار لم يحلل كالطفل
 فما قبل ان الانتشار بالفعل لم يقبل به احد صحت ولا بلاهنا
 من صحة النكاح فلا يحلل الوطى في النكاح الفاسد ولا ملك
 اليمين وادوى الشهية لانه تعالى علق الحل بالنكاح وهو
 انما يتناول النكاح الصحيح بدليل ما لو حلف لا ينكح
 ما ذكر وهو النكاح الفاسد وملك اليمين ووطى الشهية
 وكون الزوج من بين جماعة لا يفتى في منه ذلك
 او يتاقي منه وهو رقيق لان نكاحه انما يتاقي ما لا يقار
 وقد سار منه مستح فالجذر ما وقع لبعض الزوجات المهرال
 من الحيلة لدفع العار من النكاح المملو له الصغار في بعض
 وطيه تملكه لها ينقض النكاح وقد قيل ان بعض الزوجات
 فعل ذلك واعادها قبل بوفيق الله سبحانه ونقضها وانما
 حرمت عليه اذ ان تحلل فتغير من الطلاق الثلاث
 ولقوله تعالى فان طلقها فلا اى البالية فلا تحل له من
 بعد حتى تنكح زوجا غيره **تنبيه** يبلى ووطى محرم
 بنسك وخفى ولو كان صبا او كانت حايضه او
 حائمه او مظاهرا من او معتدة من شهية وقعت في
 نكاح الحمل ومحمد بن سنان ووطى زوج في نكاح صحيح
 ويترط في تحليل البئر لاقتصاض كما قاله الشيخان وكل

كتانية

كتانية لم يوطى محرمي او نكح في نكاح نقره عليه ولو
 نكح الزوج الثاني بشرط انه اذا ووطى طلقا او فلا نكاح
 بينهما بشرط ذلك في صلح العقد لم ينع النكاح بشرط
 يمنع دوام النكاح فاشبه التاقت ولو بوطى العاقد ان
 علي من ذلك قبل العقد ثم عقدا من قبل القصد بلا
 شرط كره ولو نكح بشرط ان لا يطاها او ان لا يطاها الا
 نهارا او مرة مثلا لم ينع النكاح ان كان الشرط من جهة
 لمنافاة مقصود العتد فان وقع الشرط منه اضر
 لان الوطى حق له فله تركه والتكليف حقه عليه فليس لها
 تركه ويقبل قول المطلقة فلان في التحليل يمينها عند
 الامكان وللا قول تركه ويجوز ان ظن كذبها لكن يحرم فان
 قال هي كاذبة منع من زواجها ان قال بعدة تبين لومها
 ولو حرمت عليه زوجته الامتنان انه ما يملكه عليها من
 الطلاق ثم اشترىها قبل التحليل لم يحل له ووطى لظاهر
 القرائن **فصل** في الابلا وهو لغة الخلف قال ابن
 ووالد ما يكون ابوالمشتي اذا اذن بها بالطلاق
 ونزع الحلف زواج ينع طلاقه على استئانه من ووطى زوجته
 مطلقا او فوق اربعة اشهر كما سياتي والاصل في ذلك
 قوله تعالى للذين يولون من نسائهم الاية وانما عدي
 فيا لمن وهو انما يعدي بعلمه ضمن معنى البعد كانه
 قال للذين يولون سعد بن ابي وقاص من نسائهم وهو
 لا يبدوا وركانه ستة خالف ومخالف به ومخالف عليه
 ومدة وصيغة وزوجان والمصنف ذكر بعض بقوله

وكان طلاقا في الجملة من غير ان يشترط في النكاح
 في النكاح المصنف كما قال السمرقندي

وكان طلاقا في الجملة من غير ان يشترط في النكاح
 في النكاح المصنف كما قال السمرقندي